جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون الخاص

الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بين الواقع والقانون (دراسة تحليلية)

رسالة تقدمت بها الطالبة

ختام خضير محمد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق احمد محمد الشيباني

أستاذ القانون المدني

1447 هـ

٢٠٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

(سورة يوسف، الآية ٧٦)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

اهدي ثمرة جهدي الى:

- سيدنا محمد وآله الطاهرين، منارات الهداية والعلم.
- وإلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ميزان الحكمة والعدل، وإلى السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) وآلها الطيبين الطاهرين (عليهم السلام أجمعين).
- وإلى وطني العراق، وإلى النجف الأشرف مدينة العلم والقداسة، وإلى **معهد العلمين للدراسات العليا** الذي احتضن رحلتي العلمية.
- وإلى روح مؤسسه الراحل **السيد محمد بحر العلوم (رحمه الله)**، وإلى نجليه **السيد إبراهيم محمد بحر العلوم** و**السيد محمد علاء بحر العلوم**، تقديرًا لدعمهم لمسيرة العلم والبحث.
- **وإلى الأكرمَين مِنّا جميعًا...**
- **إلى والدي العزيز ووالدتي الحنون، اللذين كانا الدعامة الأولى في مسيرتي، والداعيَين لي بصدق لا ينقطع.**
- **وإلى زوجي العزيز، الذي كان السند الأقرب، والصبر الأجمل، والدعم الذي لم يَخْذلني يومًا طيلة مدة الدراسة.**
- وإلى كل من وقف معي، وأسهم بمحبة أو دعاء أو كلمة، أهدي هذا الإنجاز عرفانًا وامتنانًا.

الباحثة

ختام خضير محمد

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ص) وعلى اله الطيبين الطاهرين والصحابة المليونين وعلى من والاه ودعا بدعوته إلى يوم الدين.

اتوجه بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى استاذي الفاضل المشرف الدكتور عبد الرزاق احمد (محمد الذي كان له الفضل الكبير بعد الله تعالى في إتمام هذه الرسالة ، فقد غمرني بعلمه الواسع وتوجيهاته السديدة، لقد تعلمت منه معنى الالتزام العلمي، والدقة في البحث، وحسن الخلق والتواضع، فله مني أسمى عبارات الشكر والامتنان واسأل الله أن يجزيه علي خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله، ويجعل ذلك في ميزان حسناته.

واتقدم بالشكر والعرفان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بعميدها المحترم، والرحمة والمغفرة لمؤسسه طيب الله ثراه السيد الدكتور محمد بحر العلوم، على ما وفره من بيئة علمية رصينة ودعم متواصل للباحثين.

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى اساتذتي الكرام في معهد العلمين ولا سيما أساتذة قسم القانون الخاص في معهد العلمين، الذين كان لهم الفضل الكبير في إثراء معارفي وتوسيع مداركي خلال مسيرتي الدراسية.

وشكري وامتنائي إلى كل من مد يد العون والمساعدة في انجاز رسالتي، وكل من ساعدني في الحصول على المصادر ولا سيما موظفي مكتبة العلمين للدراسات العليا، والمكتبة الحيدرية في العتبة العلوية المقدسة ومكتبة العتبة الحسينية، ومكتبة العتبة العباسية في كربلاء المقدسة ومكتبة جامعة بابل، ومكتبة جامعة الكوفة، ومكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة جامعة بغداد.

وأتقدم بوافر الشكر والامتنان للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وأتمنى لجنابهم الكريم دوام الصحة وعلو الشأن، وأتوجه بالشكر والامتنان للخبيرين العلمي والنغوي لبنلهم الجهود الاستثنائية لإظهار رسالتي بمظهرها الحالي.

الباحثة

ختام خضير محمد

المستخلص

شهد العالم في السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت قادرة على أداء مهام تتسم بالتعقيد واتخاذ قرارات ذات آثار قانونية واقتصادية واجتماعية ملموسة. وقد أدى هذا التطور إلى بروز إشكالية جوهرية تتعلق بمدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شكلًا من أشكال الشخصية القانونية، وما إذا كان من الممكن اعتباره كيانًا قانونيًا مستقلًا يخضع للحقوق والواجبات، خصوصًا في الحالات التي يعمل فيها بصورة ذاتية دون تدخل بشري مباشر. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسس النظرية والفقهية التي يقوم عليها مفهوم الشخصية القانونية، وقياس مدى إمكانية تطبيقه على الذكاء الاصطناعي، في ضوء التطورات التقنية التي جعلته طرفًا فاعلًا في العديد من المعاملات.

تعتمد الدراسة المنهجين التحليلي والمقارن، عبر تحليل القواعد التقليدية للشخصية القانونية والمسؤولية المدنية، ومقارنتها بالتشريعات الدولية، وعلى رأسها تشريعات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، إلى جانب عرض مواقف التشريعات العربية، ولا سيما التشريع العراقي، من هذا الموضوع. كما تستعرض الدراسة تجارب قانونية سابقة مُنحت فيها الشخصية لكيانات غير بشرية، بغرض تقييم مدى قابليتها للتطبيق على الذكاء الاصطناعي.

وتتوصل الدراسة إلى أن القواعد القانونية الحالية لا تُغطّي بالكامل المتطلبات التنظيمية للذكاء الاصطناعي، مما يستلزم تطوير إطار قانوني خاص أو تبني نموذج تدريجي يمنحه شخصية قانونية محدودة ضمن نطاق رقابي واضح. كما تؤكد ضرورة وضع معايير تشريعية دولية موحّدة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنية مع الحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد وتشجيع الابتكار.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية.	
الاهداء.	
الشكر والتقدير.	
المستخلص	
المقدمة	
أولاً: التعريف بفكرة البحث.	
ثانياً: أهمية البحث:	
ثالثاً: أهداف البحث	
رابعاً: فرضية البحث .	
خامساً: اشكالية البحث .	
سادساً: منهجية البحث استكر	
سابعاً : هيكلية البحث	
ثامناً: نطاق البحث	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	
المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي	
المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: التعريف الفقهي والقانوني	
الفرع الثاني: التعريف العلمي	
المطلب الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي وتصنيفاته	
الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي الضيق والعام والخارق	
الفرع الثاني: التعلم الآلي والشبكات العصبية وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة	
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي	
المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي كشخص اعتباري محتمل	
الفرع الأول: إمكانية الاعتراف القانوني بالذكاء الاصطناعي كشخص معنوي محتمل	
الفرع الثاني: مقارنة بين الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي والشركات والكيانات القانونية الأخرى	
المطلب الثاني: المركز القانوني للذكاء الاصطناعي في التشريعات الحالية	
الفرع الأول: موقف التشريعات الدولية من الذكاء الاصطناعي	

الفرع الثاني: التشريعات العربية والمحلية والتعامل مع الذكاء الاصطناعي	
المبحث الثالث: الأسس الفلسفية والقانونية لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	
المطلب الأول: الأسس الفلسفية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	
الفرع الأول: نظرية الاستحقاق ونظرية المصلحة في منح الشخصية القانونية	
الفرع الثاني: مقارنة بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة القانونية السابقة لمنح الشخصية القانونية	
المطلب الثاني: المعايير القانونية لمنح الشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: معايير المسؤولية والحقوق والواجبات	
الفرع الثاني: تأثير منح الشخصية القانونية على النظام القانوني الدولي	
الفصل الثاني: الإطار القانوني للمسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي	
المبحث الأول: موقف التشريعات الدولية من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	
المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	
الفرع الأول: تطور الإطار التشريعي الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي	
الفرع الثاني: موقف البرلمان الأوروبي من مسؤولية الذكاء الاصطناعي	
الفرع الثالث: تقييم قانوني لمقترح منح الذكاء الاصطناعي شخصية اعتبارية	
المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	
الفرع الأول: المبادئ القانونية الأمريكية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي	
الفرع الثاني: القواعد الفيدرالية والتنظيمات المحلية وتأثيرها على الاعتراف القانوني بالذكاء الاصطناعي	
الفرع الثالث: التحديات القانونية أمام منح الذكاء الاصطناعي صفة الشخصية القانونية	
المطلب الثالث: موقف الصين من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	
الفرع الأول: استراتيجيات الصين التشريعية والتنظيمية بشأن الذكاء الاصطناعي	
الفرع الثاني: الاعتبارات القانونية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية في الصين	
الفرع الثالث: التحليل المقارن بين النموذج الصيني والنماذج الأخرى	
المبحث الثاني: التحديات القانونية في تنظيم الذكاء الاصطناعي	

المطلب الأول: مشكلات إثبات العلاقة السببية بين تصرفات الذكاء الاصطناعي والضرر	
الفرع الأول: إشكالية الإثبات القانوني في حوادث الذكاء الاصطناعي	
الفرع الثاني: نظريات التعويض والتكليف بالمسؤولية	
المطلب الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على القوانين الحالية	
الفرع الأول: مدى كفاية القوانين الحالية لتنظيم الذكاء الاصطناعي	
الفرع الثاني: مقترحات لإدراج تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي	
المبحث الثالث: التجارب المقارنة في تنظيم الذكاء الاصطناعي	
المطلب الأول: موقف التشريع الأوروبي من الذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١	
الفرع الثاني: مقارنة بين الموقف الأوروبي والتشريعات الأخرى	
المطلب الثاني: موقف التشريعات الأمريكية والصينية من الذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: التنظيم القانوني في الولايات المتحدة وتأثيره على الابتكار	
الفرع الثاني: التنظيم القانوني في الصين ومدى رقابة الدولة على الذكاء الاصطناعي	
الفصل الثالث: آفاق تطوير الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	
المبحث الأول: نماذج مقترحة لتنظيم الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	
المطلب الأول: النموذج التدريجي لمنح الشخصية القانونية	
الفرع الأول: منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية المحدودة	
الفرع الثاني: اختبار المسؤولية التدريجية على الذكاء الاصطناعي	
المطلب الثاني: التشريعات المستقبلية لتنظيم الذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: الحاجة إلى قوانين جديدة لمواكبة التطور	
الفرع الثاني: العلاقة بين التشريعات الجديدة وحقوق الإنسان والخصوصية	
المبحث الثاني: تأثير منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على المجتمع	
المطلب الأول: تأثير منح الشخصية القانونية على الأنظمة الاقتصادية	
الفرع الأول: دور الذكاء الاصطناعي في العقود الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	
الفرع الثاني: تأثيره على أسواق العمل والتشغيل	
المطلب الثاني: المخاطر الاجتماعية والأخلاقية لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتأثيره على المجتمع	
الفرع الثاني: التحديات الأخلاقية في منح الذكاء الاصطناعي حقوقًا قانونية	
المبحث الثالث: مستقبل الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الدولي	
المطلب الأول: دور المنظمات الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي	
الفرع الأول: موقف الأمم المتحدة من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	

الفرع الثاني: مبادرات اليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى	
المطلب الثاني: التحديات المستقبلية في إدماج الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني	
الفرع الأول: العقبات التشريعية في الاعتراف بالذكاء الاصطناعي ككيان قانوني	
الفرع الثاني: آفاق التعاون الدولي في تنظيم الذكاء الاصطناعي	
الخاتمة	
المصادر	
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	

المقدمة

أولاً: التعريف بفكرة البحث

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال التكنولوجيا، وكان للذكاء الاصطناعي دور بارز في هذا التحول، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي تقنية أساسية تُستخدم في مختلف القطاعات، بدءًا من الرعاية الصحية والتعليم، مرورًا بالصناعات الحديثة والاقتصاد الرقمي، وصولًا إلى الأنظمة القضائية والإدارية، ومع تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تلك التي تعتمد على التعلم الآلي ، أضحى من الممكن لهذه الأنظمة اتخاذ قرارات ذات طابع قانوني أو اقتصادي أو اجتماعي، مما أثار جدلًا واسعًا حول ضرورة تنظيمها قانونيًا وضبط آثارها على المجتمع.

غير أن هذا التقدم التكنولوجي، وعلى الرغم من مزاياه العديدة، يطرح إشكاليات قانونية جوهرية تتعلق بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وما إذا كان ينبغي معاملته ككيان قانوني مستقل أم اعتباره مجرد أداة تقنية تخضع للمسؤولية البشرية، ففي ظل قيام أنظمة الذكاء الاصطناعي باتخاذ قرارات مؤثرة، مثل تشخيص الأمراض، قيادة المركبات، إصدار توصيات قضائية، وإبرام العقود الذكية، أصبح التساؤل مشروعًا حول إمكانية منحه شخصية قانونية تُرتب عليه حقوقًا وواجبات، مما يستدعي إعادة النظر في الأطر القانونية التقليدية التي كانت تعتمد في الأصل على المسؤولية البشرية فقط.

ومع تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة، مثل الأمن القومي، أنظمة التوظيف، والتجارة الإلكترونية، باتت الحاجة ملحة إلى دراسة مدى ملاءمة القوانين الحالية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت القواعد القانونية التقليدية كافية لضبط أنشطته، أم أن هناك حاجة إلى استحداث إطار قانوني جديد يمنحه شخصية قانونية محددة، فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي ككيان مستقل يتحمل مسؤوليات قانونية، أم أن المسؤولية يجب أن تظل قائمة على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بتطويره واستخدامه؟

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يثير تحديات عدة، مثل تحديد نطاق مسؤوليته القانونية، وإمكانية تحميله التزامات مدنية أو جنائية، فضلًا عن إشكالية إثبات النية أو القصد في تصرفاته، فإذا كان الذكاء الاصطناعي قادرًا على التعلم والتصرف بطرق غير

متوقعة، فمن سيكون المسؤول عن أخطائه؟ وهل يمكن معاملته كما تعامل الشركات كشخص معنوي يتمتع بحقوق والتزامات قانونية؟ أم أن الاعتراف بشخصيته القانونية قد يؤدي إلى إشكالات أخلاقية وقانونية معقدة؟

علاوة على ذلك، فإن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية قد يخلق مشكلات جديدة، مثل تأثيره على سوق العمل وإعادة هيكلة النظم القانونية التقليدية، فقد يؤدي الاعتراف به ككيان قانوني مستقل إلى منح الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي حقوقًا معينة، مما يثير تساؤلات حول حقوق الملكية الفكرية، العقود الذكية، وحماية البيانات، كما أن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية قد يتطلب تعديلات جوهرية في القوانين الحالية، لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الأنظمة الذكية في حالة وقوع أخطاء جسيمة، مثل التسبب في حوادث مرورية أو إصدار قرارات مالية خاطئة.

وبالنظر إلى التطورات التقنية السريعة، أصبح من الضروري دراسة التجارب القانونية الدولية في هذا المجال، وتحليل مواقف مختلف التشريعات من مسألة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، فبينما تتجه بعض الدول إلى تنظيمه من خلال إطار قانوني محدد، لا تزال دول أخرى مترددة في الاعتراف به كشخص قانوني مستقل، خوفًا من التداعيات القانونية والأخلاقية التي قد تترتب على ذلك.

ومن هنا، تبرز إشكالية البحث حول إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، ومدى انسجام ذلك مع الأنظمة القانونية الحالية، فهل يمكن تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية القانونية على الذكاء الاصطناعي، أم أن التطور التكنولوجي يستدعي وضع إطار قانوني جديد يتماشى مع طبيعة الذكاء الاصطناعي وقدرته على التعلم واتخاذ القرارات؟ وما هو النموذج القانوني الأمثل الذي يحقق التوازن بين الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتطورة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع؟

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل الأسس القانونية والفلسفية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، واستعراض الآراء الفقهية والتشريعية المختلفة حول هذه المسألة، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي قد تواجه المشرعين عند محاولة إدماج الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني، كما تسعى إلى تقديم مقترحات وحلول تشريعية لضمان تحقيق توازن بين التطور التكنولوجي وحماية المصلحة العامة، وذلك من خلال تحليل الممارسات الدولية واستعراض أهم التجارب المقارنة في هذا المجال.

ثانيًا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى الإشكاليات القانونية الحديثة والمثيرة للجدل، والتي لم تحظَ بعد بدراسات قانونية معمقة كافية، ألا وهي **الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي**، ففي ظل التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، أصبح من الضروري النظر في الإطار القانوني الذي يحكم هذه التقنية المتطورة، ومدى ملاءمة التشريعات الحالية لتنظيمها وضبط مسؤولياتها القانونية.

إن انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، مثل الطب، الصناعة، الأمن، والتجارة الإلكترونية، يطرح تحديات قانونية غير مسبوقة، حيث أصبحت هذه الأنظمة قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة إلى حد ما، مما يثير تساؤلات حول مسؤوليتها القانونية، وما إذا كان من الممكن منحها شخصية قانونية على غرار الأشخاص الاعتباريين، مثل الشركات والمؤسسات، وعلى الرغم من الجدل الفقهي والقانوني حول هذا الموضوع، فإن غياب إطار تشريعي واضح لتنظيم الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى فجوات قانونية تهدد العدالة والمسؤولية القانونية.

ومع تزايد اعتماد الحكومات والشركات على أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات حاسمة، مثل التوظيف، الإقراض المالي، وحتى إصدار الأحكام القضائية في بعض الدول، برزت الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية تتناسب مع هذه التطورات التكنولوجية، وتحدد بوضوح ما إذا كان الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية خاضعة للمسؤولية البشرية، أم أنه يجب منحه شخصية قانونية مستقلة، تُحمّله مسؤوليات وحقوق معينة.

كما أن أحد التحديات الكبرى في هذا السياق يتمثل في قابلية الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات خاطئة أو إحداث أضرار دون تدخل مباشر من الإنسان، مما يثير التساؤل حول كيفية تحميله المسؤولية القانونية، ومن هو الطرف الذي يتحمل التعويض في حال وقوع أخطاء ناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء في القطاعات المالية أو الطبية أو المرورية أو القضائية، ومن هنا، فإن البحث في هذا الموضوع يعد ضروريًا لفهم مدى كفاية القوانين الحالية، وتحديد الحاجة إلى استحداث قواعد أكثر تطورًا تتماشى مع المستجدات العلمية والتكنولوجية في هذا المجال.

إن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والتوجه نحو دمجه في مختلف الأنشطة الاقتصادية والقانونية، يزيد من احتمالية ظهور مشكلات قانونية غير متوقعة، مثل تساؤلات حول **حقوق**

الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي، وإمكانية **تحمله للمسؤولية الجنائية**، ومدى تأثير **منحه شخصية قانونية** على الأنظمة القانونية الحالية، فعلى سبيل المثال، في حالة تسبب سيارة ذاتية القيادة في حادث مروري، أو قيام روبوت محامٍ بإصدار استشارة قانونية خاطئة، فمن سيكون المسؤول أمام القانون؟ وهل يمكن تحميل النظام نفسه المسؤولية، أم أن المسؤولية تقع على الشركة المطورة، أم المبرمج الذي صممه؟

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري دراسة التشريعات القانونية المقارنة التي تحاول معالجة هذه الإشكالية، واستعراض الحلول المختلفة التي اعتمدتها بعض الدول والمنظمات الدولية لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي، كما يجب البحث في مدى تأثير منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية على الاقتصاد وسوق العمل، لا سيما في ظل التوسع في الأتمتة والاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية في الوظائف التقليدية.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف القانونية والعلمية التي تسهم في تطوير الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال:

١. **تحليل الأطر القانونية الحالية المتعلقة بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي**، وبيان مدى كفايتها لتنظيم عمل هذه التقنية الحديثة، وتحديد أوجه القصور في القوانين التقليدية.
٢. **استعراض التشريعات المقارنة في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي**، وذلك لاستخلاص أفضل الممارسات القانونية التي يمكن الاستفادة منها في وضع إطار قانوني مناسب يواكب التطورات التكنولوجية.
٣. **اقتراح نصوص قانونية أكثر وضوحًا وفاعلية لتنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي**، سواء في المجال المدني أو الجنائي، لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد في حال وقوع أضرار ناجمة عن استخدام هذه التقنية.
٤. **تقديم حلول تشريعية متكاملة تضمن تحقيق التوازن بين دعم الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية للأفراد والمجتمع**، بما يشمل وضع معايير قانونية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، وتحديد حدود هذه الشخصية وآثارها القانونية.
٥. **تقييم تأثير منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية على الأنظمة القانونية التقليدية**، وبيان مدى الحاجة إلى تعديلات تشريعية تتماشى مع التطورات الحديثة في هذا المجال.

٦. **وضع توصيات تشريعية تعزز من الإطار القانوني الحاكم لاستخدام الذكاء الاصطناعي،** وتساعد في صياغة سياسات قانونية واضحة تسهم في تنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأفراد والمؤسسات، وتحدد المسؤوليات القانونية بطريقة دقيقة وفعالة.

رابعاً: فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن القواعد القانونية التقليدية المتعلقة بالشخصية القانونية قد لا تكون كافية لتنظيم التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يستوجب إعادة النظر في هذه القواعد أو استحداث تشريعات خاصة تمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محددة أو تضع إطارًا قانونيًا جديدًا يضمن مساءلته وتنظيم عمله بشكل أكثر وضوحًا.

وفي هذا السياق، فإن الدراسة تفترض أن منح الذكاء الاصطناعي **شخصية قانونية مستقلة** قد يكون ضروريًا لمواكبة التطورات التكنولوجية، لكن هذا الاعتراف يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق بطبيعة هذه الشخصية، والمسؤوليات المترتبة عليها، ومدى انسجامها مع المبادئ القانونية التقليدية التي تقوم على الإرادة البشرية والوعي القانوني.

وتتفرع عن هذه الفرضية الأسئلة البحثية التالية:

- **هل يمكن تطبيق القواعد القانونية التقليدية المتعلقة بالشخصية القانونية على الذكاء الاصطناعي، أم أن هناك حاجة إلى إطار قانوني جديد يتناسب مع طبيعته الخاصة؟**
- **ما هي المعايير القانونية التي يمكن اعتمادها لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، وما حدود هذه الشخصية إن تم الاعتراف بها؟**
- **هل يمكن تحميل الذكاء الاصطناعي مسؤولية قانونية مستقلة، أم أن المسؤولية يجب أن تظل قائمة على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يطورونه ويشرفون على عمله؟**
- **ما مدى تأثير الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على الأنظمة القانونية الحالية، لا سيما في مجالات المسؤولية المدنية والجنائية والعقود؟**
- **ما هو النموذج القانوني الأمثل لتنظيم الذكاء الاصطناعي، في ضوء التجارب القانونية المقارنة في كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين؟**

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تحليل الأطر القانونية القائمة، واستعراض مختلف الآراء الفقهية والتشريعية حول منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، مع تقديم مقترحات لإطار قانوني أكثر توافقًا مع التطورات التكنولوجية، بما يحقق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمع.

خامساً: إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول **مدى كفاية القواعد التقليدية للشخصية القانونية في استيعاب التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي**، ومدى الحاجة إلى استحداث إطار قانوني جديد يحدد وضعه القانوني بشكل واضح، فقد أدى الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، مثل الطب، القضاء، الصناعة، والتمويل، إلى طرح تساؤلات قانونية حول مدى إمكانية منح هذه الأنظمة **شخصية قانونية مستقلة**، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات قانونية وحقوق.

إن القوانين التقليدية تفترض أن الشخصية القانونية تقتصر على الإنسان الطبيعي والأشخاص الاعتباريين مثل الشركات، وهي قائمة على مفاهيم الوعي القانوني والإرادة الحرة، وهو ما لا يتوافر في أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على الخوارزميات والتعلم الآلي دون إدراك أو قصد، ولذلك، يبرز التساؤل حول مدى قدرة القوانين الحالية على تنظيم التعامل القانوني مع الذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت هناك حاجة لتعديل القواعد القانونية التقليدية لتتلاءم مع طبيعة هذه التكنولوجيا.

كما أن أحد أهم التحديات القانونية يتمثل في **تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية القانونية عن أفعاله**، لا سيما في الحالات التي يتسبب فيها في أضرار دون تدخل مباشر من الإنسان، مثل وقوع حوادث ناجمة عن السيارات ذاتية القيادة، أو إصدار قرارات خاطئة في الأنظمة القضائية أو الطبية، فهل يمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي كشخص قانوني، أم أن المسؤولية ستظل ملقاة على عاتق المبرمج أو الشركة المطورة له؟

إن غياب إطار قانوني واضح قد يؤدي إلى إشكالات قانونية متعددة، لذا، يبرز التساؤل حول **الحاجة إلى استحداث قواعد قانونية خاصة** تواكب هذه التطورات التكنولوجية، وتضمن تحقيق التوازن بين دعم الابتكار في الذكاء الاصطناعي، وحماية الحقوق القانونية للأفراد والمجتمع.

وتنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، منها:

١. ما الأساس القانوني لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، وما المعايير التي يجب أن تتوفر فيه ليتم الاعتراف به ككيان قانوني مستقل؟
٢. ما الفروقات الجوهرية بين الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وبين الشخصية القانونية للأشخاص الاعتباريين التقليديين مثل الشركات؟
٣. ما مدى تأثير منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية على المسؤولية المدنية والجنائية، خاصة فيما يتعلق بتعويض الأضرار الناجمة عن قراراته؟
٤. كيف عالجت التشريعات المقارنة هذه الإشكالية، وما الدروس المستفادة من التجارب القانونية في الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والصين؟

تهدف هذه الدراسة إلى **تحليل الأطر القانونية الحالية، واستعراض الحلول التشريعية الممكنة لتنظيم الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مع تقديم مقترحات قانونية تواكب التطورات التقنية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق القانونية للأفراد والمجتمع**.

سادسًا: منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على **المنهجين التحليلي والمقارن** للكشف عن الإطار القانوني المتعلق بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وتحليل مدى ملاءمة القوانين الحالية لاستيعاب التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

١. **المنهج التحليلي**

- سيتم تحليل القواعد القانونية التقليدية التي تحكم الشخصية القانونية، وتحديد مدى قدرتها على استيعاب الذكاء الاصطناعي ككيان قانوني مستقل.
- دراسة الأسس الفلسفية والقانونية لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، ومدى تأثير ذلك على النظام القانوني العام.
- تحليل التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، مع التركيز على المبادئ العامة للقانون في تحديد الشخصية القانونية والمسؤولية المدنية والجنائية للذكاء الاصطناعي.

٢. **المنهج المقارن**

- سيتم استعراض **التجارب القانونية المختلفة** في كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والصين، حيث تتبنى هذه الدول استراتيجيات مختلفة في تنظيم الذكاء الاصطناعي، مما يوفر مقارنات قيمة حول الأساليب القانونية المتبعة.
- سيتم تحليل موقف **التشريعات العربية، ومنها التشريع العراقي**، ومدى استجابتها للتطورات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- سيتم استعراض القوانين الحديثة والمقترحات التشريعية المقدمة في بعض الدول الرائدة في التكنولوجيا، وذلك لاستخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في صياغة إطار قانوني متكامل.

سابعًا: خطة البحث

تتوزع الدراسة على **ثلاثة فصول رئيسية** تتناول الإطار القانوني لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، وتناقش الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع من الجوانب الفقهية والقانونية والمقارنة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

- **ماهية الذكاء الاصطناعي وتعريفه في القانون والتكنولوجيا.**
- **مفهوم الشخصية القانونية ومعايير منحها في الفقه القانوني.**
- **مدى انطباق معايير الشخصية القانونية التقليدية على أنظمة الذكاء الاصطناعي.**

الفصل الثاني: المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في التشريعات المقارنة

- **تحليل موقف التشريعات الدولية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الصين) من منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية.**
- **دراسة التشريعات العربية، ومنها التشريع العراقي، ومدى استجابتها لهذا التطور.**
- **المسؤولية المدنية والجنائية للذكاء الاصطناعي وفقًا للأنظمة القانونية المختلفة.**

الفصل الثالث: تطوير الإطار القانوني للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

- **تقييم القصور التشريعي في القوانين الحالية ومدى الحاجة إلى تعديلات قانونية.**
- **نماذج مقترحة لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة أو كاملة.**

- **تحديد سبل تنظيم العلاقة القانونية بين الذكاء الاصطناعي والأفراد والمؤسسات، وآليات تحميله المسؤولية القانونية.**